

دعنا نعمل من الرأسمالية نموذجاً اقتصادياً أخلاقياً

Let's Make Capitalism an Ethical Economic Model

غيثي عبد العالي

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، قسم العلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ
بوالصوف ميله، a.ghichi@centre-univ-mila.dz

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 24 فيفري 2025

القبول: 27 مارس 2025

النشر: 31 مارس 2025

المؤلف المراسل

عبد العالي غييثي

البريد الإلكتروني:

a.ghichi@centre-univ-mila.dz

حقوق النشر © 2025، المركز الجامعي

عبد الحفيظ بوالصوف، ميله. هذه مقالة

ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص CC

BY-NC-ND

الاستدعاء المقترح

غيثي، ع. (2025). دعنا نعمل من

الرأسمالية نموذجاً اقتصادياً أخلاقياً،

مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 9،

العدد 1، ص ص 261-276.

DOI : 10.58205/fber.v9i1.1949

الملخص: الغرض من هذه الورقة البحثية هو استطلاع آخر التوجهات الاقتصادية في هذا العصر، والمتعلقة بالنظام الرأسمالي الليبرالي، من خلال شرح المفاهيم القاعدية التي بني عليها، من الناحية التاريخية والفكرية، وبيان أهم الفجوات التي لا تزال تحكمه، لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذه الظاهرة، من خلال تقديم تحليل متكامل لمفهوم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي والفروق بين مختلف التصنيفات، وأثر المفاهيم الحديثة للأخلاق والاستدامة على مستقبل المذهب الرأسمالي السائد في أغلب أقطار المعمورة، حيث توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن الأخلاق المستدامة ركيزة أساسية في نجاح النقلة التي يجب على الرأسمالية أن تخطوها، لأجل مستقبل مشرق للأرض وساكنيها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد؛ الرأسمالية؛ الاستدامة؛ الأخلاق.

Abstract: The purpose of this research paper is to explore the latest economic trends in this era, related to the liberal capitalist system, by explaining the basic concepts on which it was built, from a historical and intellectual perspective, and showing the most important gaps that still govern it. The descriptive analytical method was adopted in the study of this phenomenon, by providing an integrated analysis of the concept of economic, economics doctrines, the differences between the various classifications, and the impact of modern concepts of ethics and sustainability on the future of the capitalist doctrine prevailing in most countries of the world, as this research paper concluded that sustainable ethics is an essential pillar in the success of the shift that capitalism must make. To step on it, for the sake of a bright future for the planet and its inhabitants.

Keywords: Economy; Capitalism; Sustainability; Ethics.

1. مقدمة

م إ م أ

261

بداية علم الاقتصاد يدرس الندرة (Scarcity)، فهو يبحث في الكيفيات التي يتخذها الإنسان والمجتمع بشكل عام القرارات عند مواجهة خيارات محدودة. إن المصدرين لهذه القرارات هي جهات متعددة قد تكون في بعض الحالات مجرد فردا واحدا، كما يمكن أن تكون أسرة تشتمل على مجموعة من الأفراد، من جهة أخرى قد تصدر هذه القرارات من هيئة ذات طابع تجاري أو حتى تجمع إثني بحجم قبيلة أو دولة حديثة. إن الندرة خاصية تميز الحياة على هذه الكرة الأرضية، وبالطبع لن يختلف اثنان على هذه الحقيقة الثابتة علميا وعمليا في واقعنا المعاش. ويمكن للواحد منا أن يفهم بأن الندرة هي ذلك التجاوز في حاجات البشر للخيارات المحدودة المتاحة المتمثلة في السلع والخدمات والموارد. فهذه الخيارات من أراضي، أدوات، عمالة ومواد خامة تعد

عناصر ضرورية في عمل الماكينة الإنتاجية التي تسعى لهنى كل الأمم، لكن توفرها على أرض الواقع يبقى يتصف بالمحدودية. وقد يكون عامل الوقت أحد أهم الموارد النادرة بالنسبة للإنسان، فحركة الأرض لا تمنحنا إلا 24 ساعة في اليوم الواحد، وعلى كل واحد منا أن يتعلم كيف ينفعها بين حاجاته الفسيولوجية، وبين السعي من أجل الكسب وتحقيق حاجياته من السلع، الخدمات والعطل، فليس لنا في الحقيقة إلا حجم محدود من هذا المورد المتاح المتمثل في الوقت (Greenlaw, Shapiro, & Taylor, 2018). والباحث في علم الاقتصاد سيكتشف أن هناك العديد من التعاريف لمفهومه، رغم أن أغلب تلكم التعاريف تركز على مفهوم الندرة، فقد عرفه (Robbins 1932, p. 15) نقلا عن (Backhouse & Medema, 2009) بأنه " ذلك العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة "، بينما يعرفه آخرون على أنه " دراسة لكيفية اختيار الأفراد والمجتمعات لاستخدام الموارد النادرة التي قدمتها الطبيعة والأجيال السابقة". الكلمة الأساسية التي يركز عليها هذا التعريف هي "اختيار". ومعلوم أن الاقتصاد عبارة عن علم سلوكي واجتماعي وإلى حد كبير هو دراسة للكيفية التي يتخذ بها الناس خياراتهم، فالخيارات التي يتخذها الناس عندما تتراكم تصبح عبارة عن خيارات مجتمعية (Case, Fair, & Oster, 2019. P10). ومن ناحية أخرى يقدم الباحث (Gregory. 2001. P4) علم الاقتصاد على أنه " دراسة لكيفية إدارة المجتمع لموارده الشحيحة". ومن خلال كل ما سبق ذكره من التعاريف، يمكننا الآن ملاحظة فكرة الندرة، فالاختيار والعامل النفسي السلوكي للبشر هما محددان ركز عليهما علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم هذا العلم. ومعلوم أن للاقتصاد تاريخ طويل امتد فكره إلى الحضارة البابلية أين تم تسجيل الفوائد من الغلال الزراعية على الأرقام الطينية، إلى العصر الحديث الذي نحن فيه، ففي بلاد النهرين كان هناك مجمع مخازن يقوم عليه مراقب، وفي وسع كل مزارع استخدامه، غير أن مثل هذا النظام تطلب شكلا من الايصالات، يفيد بأن السيد نابوك (Nabuk) مثلا قد أودع مئة رطل من القمح في مخزن الحبوب (Yanis Varoufakis & Moe, 2017). هذا المثال السالف الذكر يعبر عن بدايات التسجيلات الاقتصادية، وفي عصرنا هذا الذي يشهد تطورات في المفاهيم والوسائل التي نستخدمها أصبحت التسجيلات تتم عبر الحواسيب الكمومية بينما تجري التقديرات عبر النماذج الإحصائية المتقدمة. فبين هذا وذاك تاريخ طويل للفكر والتنظير الاقتصادي، وقد لخص كل من (Lipsey & Chrystal, 2007) المفاتيح الأساسية التي أوجدت علم اقتصاد السوق أو ما يطلق عليه بعضهم بالاقتصاد الحديث، نقدمها في النقاط التالية:

- **التنظيم الذاتي (Self-Organizations):** يمكننا القول بأن نشأة الاقتصاد الحديث كما نعرفه اليوم ناتج عن محاولة جهاذة الحكمة وأمثالهم من أصحاب العقول الكبيرة والفكر المستنير فهم الظواهر التي تحدث في السوق، حيث كانوا يريدون فهم تلكم اليد التي تدير ذلك الكم الهائل من المعاملات والصفقات اليومية بين كل من المنتجين، العاملين، التجار والمستهلكين، والتي تجعلهم جميعا يعملون في تناغم، بحيث أن توفير فرص العمل ينشئ منتجات وخدمات شتى، يكون الناس في حاجة إليها، حيث يتم توصيلها لهم في الأماكن التي تلائمهم، وفي الحقيقة هذا هو التساؤل الجوهرى الذي شغل بالهم وكرسوا عقولهم للإجابة عليه، والنتيجة التي توصلوا إليها هي أن لا أحد مسؤول عن ذلك، وعلى إثر هذه المعرفة فقد أدرك المفكرون والناظرون في الشؤون الاقتصادية الأوائل أن التعاملات الحرة التي تجري في الأسواق يمكنها أن تنظم ذاتيا دون تدخل أي طرف. وقد كان الكاتب الاقتصادي والفيلسوف الكبير آدم سميث (Adam Smith, 1723-1790) من الأوائل الذين تنبهوا لهذا الأمر، ففي كتابه المشهور بثروة الأمم (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations in 1776) بين آدم

سميث أن بحث التجار والناس عن مصالحهم الشخصية ومحاولة تحقيقهم لأكبر قدر من الأرباح، وملاحقتهم للمحفزات السعرية في الأسواق المفتوحة، وسعي الآخرين للحصول على أكبر قدر من الميزات التي تعظم منافعهم الذاتية عند اقتناء المنتجات والخدمات التي يعرضها التجار، كل هذه العناصر هي من تجعل الاقتصاد ينمو ويزدهر. فأدم سميث يريد أن يشير إلى أن الاقتصاد لا تحركه الأعمال الحسنة الخيرة، بل بالأساس هو يتحرك وينمو من خلال الدوافع الذاتية للمنفعة الشخصية وتعظيم الربح وجمع الثروة، فهو يركز في فكرته على أن الأسواق لا تحركها الأفعال الخيرة السمحة بل عبر المصلحة الشخصية البحتة.

- **التنظيم الفعال (Efficient organization):** لقد انتبه هذا المفكر العظيم أدم سميث من خلال أبحاثه وكتاباته إلى أن النظام الاقتصادي الناتج عن التفاعلات الحرة، له القدرة على العمل بكفاءة وفعالية، وهي الفكرة أو الرؤية التي تم تطويرها عبر الزمن، وتعتبر الكفاءة هنا على أن الموارد المتاحة للأمة يتم تنظيمها لإنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغب الناس في شرائها وإنتاجها بأقل قدر ممكن من الموارد. فالاقتصاد الذي تنظمه الأسواق الحرة يتصرف كما لو كان موجهاً بقدرة عليا أو بيد قادرة خفية، كما جاء في كلمات سميث الشهيرة. وهذا لا يعني حرفياً أن الوجود الخارق للطبيعة يدير اقتصاد السوق. بدلاً من ذلك، فهو يشير إلى ذلك النظام الفعال نسبياً الذي يظهر تلقائياً من العديد من القرارات المستقلة التي يتخذها أولئك الذين ينتجون السلع والخدمات ويبيعونها ويشترونها. إن المفتاح الذي يفسر سلوك السوق هذا، يمر عبر صانعي القرار أولئك، الذين يستجيبون جميعاً لنفس مجموعة الأسعار، التي تتحدد في الأسواق استجابة للظروف العامة الوطنية للندرة أو الوفرة.

- **بديل مخطط (A planned alternative):** بعد مرور قرن من الزمن على أدم سميث، ظهر للوجود الاقتصادي الكبير، والفيلسوف السياسي كارل ماركس (Karl Marx, 1818-1883)، الذي جادل بأنه مهما كان نظام السوق هذا، قادر على تقديم مستويات عالية من النواتج، فسوف يقوم بتوزيع تلكم النواتج بطريقة ما، بحيث عبر الزمن الأغنياء يزدادون ثراءً والمحتاجين الفقراء يزدادون فقراً. كما جادل أيضاً بأنه عندما تصبح المجتمعات غنية بما يكفي، يجب عليها الاستغناء عن النظام الاجتماعي العفوي، والذي يقصد منه التخلي عن المبدأ الطبيعي في التطور المبني على الأفعال وليس على التصميم البشري، وعليه وجب استبداله بنظام واعي مبتكر يسمى الاقتصاد الموجه - المخطط - (Command Economy)، أو الشيوعية (Communism)، أين تقوم الحكومة بالتخطيط لجميع المعاملات الاقتصادية، وعندما تفعل ذلك فهي توجد المزيد من التوزيع العادل والمساواة لإجمالي الناتج. وبدءاً بتبنيه من الاتحاد السوفياتي (USSR) سنة 1920، استمعت العديد من الدول لماركس وقامت بإنشاء أنظمة أين يحل التخطيط الواعي للحكومة المركزية مكان النظام العفوي للسوق الحر، وخلال معظم القرن العشرين تنافس النظامين الحر والمخطط فيما بينهما على الحكومات التي لم تحدد بعد توجهها، ولكن في العشرين سنة الأخيرة من هذا القرن تخلت الحكومات الواحدة تلو الأخرى عن هذا النظام المخطط، حيث غادرت الكثير من النشاطات والمعاملات الاقتصادية النظام المخطط لصالح الأسواق الحرة، ونادراً ما تمت تسوية قضية اجتماعية كبيرة يمثل هذا الحسم، فأدم سميث كان على حق وكارل ماركس كان خاطئاً.

إن المفاهيم التي تم ذكرها سابقاً كانت الأساس النظري لظهور العديد من الأنظمة الاقتصادية في العالم، ورغم أن ماركس كان على حق في العديد من الأشياء، بما في ذلك أهمية التغيير التكنولوجي (Technological

(change) في تنمية مستويات المعيشة على مدى قرون، لكن اعتقاده كان خاطئا عندما كان يصدق بأن ميكانيكا السوق الطبيعية يمكن استبدالها بالتخطيط المركزي، كطريقة لتنظيم جميع النشاطات الاقتصادية للأمة، وعلى العكس من نكسات الاقتصاد الموجه، فإن أداء النظام السعري للسوق الحر مثير للإعجاب والاحترام. وفي الحقيقة فإن السقطات التي كانت واضحة في النظام المخطط، لا تعني أن نظام اقتصاد السوق يعمل بدون أية مشاكل تذكر، ولهذا لا يزال الكثير من العاملين في مجال الاقتصاد يكرسون حياتهم لأجل دراسة وفهم أحسن الطرق للكيفية التي تسمح لاقتصاد السوق العمل بكفاءة ومثالية وذلك من خلال تحديد الأماكن التي يمكن للحكومة التدخل فيها، وإجراء التعديلات المناسبة، لتصحيح أوجه الخلل الخاصة الممكن ظهورها في السوق. وقد كان لهذه القواعد السابقة الأساس العملي والمنظور الفكري في صياغة الخصائص الأساسية لاقتصاد السوق، وبناء نماذج الأنظمة الاقتصادية التي نشطت على هذه المعمورة، وسنحاول حصر أهم الخصائص التي بني عليها اقتصاد السوق، وأبرز الأنظمة الاقتصادية فيما يلي:

الخصائص الأساسية لاقتصاد السوق (Main characteristics of market economies): يتميز اقتصاد السوق بالتنظيم التلقائي واللحظي الذاتي ولأجل تحقيقه هذا المبتغى، وجب أن يتوفر فيه الخصائص التالية:

م إ م أ

264

1. الأفراد يتبعون مصالحهم الشخصية، بحيث يبيعون ويشتررون ما يرونه الأحسن بالنسبة لهم، ولعائلاتهم.
 2. الناس يستجيبون للمحفزات، أما باقي الأشياء فتكون متكافئة، فالباعة يبحثون عن الأسعار الأعلى والمشترون يبحثون عن الأسعار الأقل.
 3. يتم وضع الأسعار في الأسواق المفتوحة، أين للعارضين التنافس على البيع لمشتريين محتملين.
 4. الناس يتحصلون على الدخل من خلال بيع خدماتهم للذين يريدون استخدامها، أو من خلال بيع المنتجات التي يصنعونها، أو من خلال بيع خاصتهم التي يملكونها.
 5. كل هذه النشاطات يتم حكمها وإدارتها من خلال نموذج قانوني يتم إنشاؤه من طرف الدولة.
- أما أهم الأنظمة التي برزت للوجود بناء على ما سبق من الأفكار الاقتصادية، فتتمثل في أربع أنظمة نقدمها فيما يلي:

1. **الاقتصادات التقليدية (Traditional Economies):** أغلب الاقتصادات في الزمن القديم كانت تقليدية، حيث يعتمد سلوك الناس فيها على العادات والتقاليد الموروثة التي اكتسبها أبا عن جد، غالبا ما يتميز هذا النوع من الاقتصاد بالاستقرار والثبات، الابتكار فيها شيء عرضي غير مستدام، والنظام القطاعي في أوروبا أحد الأمثلة حيث كان الحرفيون والفلاحون يورثون مناصبهم داخل العائلة، وتكون وظائفهم محددة سلفا، في الغالب يتم تخصيص الإنتاج بين الأعضاء وفقا للتقاليد الراسخة، مثل هذا النظام يعمل بشكل أفضل في بيئة غير متغيرة.
2. **الاقتصادات الموجهة (Command Economies):** في هذا النوع من الاقتصاديات يتم صناعة القرارات من طرف سلطة مركزية عليا، عادة تتمثل في حكومات الدول، حيث تقوم بتخطيط جميع العمليات الاقتصادية من تحديد ماذا ينتج، وكيف يوزع، ويسعر وهذا لجميع السلع والخدمات، فهذا النظام يحتاج كم هائل من البيانات، وستكون الخطط فيه بالغة التعقيد، فهو نظام يحدد

للناس كيف يحيون حياتهم ومستقبل أذواقهم، وقبل ثلاثين عامًا، كان أكثر من ثلث سكان العالم يعيشون في البلدان التي اعتمدت بشكل كبير على التخطيط المركزي. اليوم، بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح عدد هذه البلدان ضئيلاً. حتى في البلدان التي لا يزال فيها التخطيط المركزي هو النظام المعلن، كما هو الحال في كوبا، هناك كميات متزايدة من التسامح لميكانيكا السوق بالعمل فيها بهدوء.

3. اقتصادات السوق الحرة (Free-Market Economies): لا توجد مركزية حقيقية في هذه الأسواق، فعمل السوق يتحدد من خلال الأسعار، حيث يتخذ المنتجون والمستهلكون القرارات حول تخصيص الموارد، ويعرف هذا النظام باقتصاد السوق الحر، في هذا النظام الاقتصادي يتم اتخاذ جميع القرارات من قبل المشتري والبائع من خلال أسواق خالية من العوائق. توفر الدولة خلفية لتعريف حقوق الملكية وحماية المواطنين من الأعداء الداخليين والخارجيين، ولكن في النهاية، الأسواق وحدها هي من تحدد تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.

4. الاقتصادات المختلطة (Mixed Economies): عبارة عن مزيج من الأنظمة الاقتصادية التي ذكرناها سابقاً، فهي مزيج من حرية السوق مع مقدار معين من تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي قد تنجم من النشاط المتطرف للأسواق أو الفاعلين فيه، كما يوجد فيها قدر من السلوك التقليدي في الممارسة العملية، كل اقتصاد هو اقتصاد مختلط بمعنى أنه يجمع بين عناصر مهمة من جميع الأنظمة الثلاثة في تحديد السلوك الاقتصادي. تختلف الحكومات في تبني هذا النظام بحسب ميل أفعالها نحو مزيد من الحرية للأسواق مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو مزيد من الميل نحو القيادة مثل الصين، لكن في هذا العصر الحديث أغلب الحكومات في العالم تعتمد بالأساس على مبدأ حرية الأسواق مع قدر معين من القيادة وخير مثال كندا.

والملاحظ للتطور التاريخي للفكر الاقتصادي، سيجد أن اقتصاد السوق كان ولا يزال أكبر الأنظمة متانة وقدرة على البقاء، وتحدي المشكلات والأزمات التي تواجهه، وعلى العكس من ذلك فإن الاقتصادات التي اعتمدت التخطيط واجهت تحديات كبيرة في التغلب على مبادئ الحرية التي تنطلق منها الأسواق، مما أدى بها إلى الانتكاس ثم الضعف والتلاشي في نهاية المطاف، وتعد الرأسمالية إحدى المذاهب التي اعتمدت مبادئ السوق في نشاطها، وقد لاقت انتشاراً واسعاً خصوصاً بعد انهيار المعسكر الشرقي، ولليوم يجد الباحثين في علم الاقتصاد وأمثالهم من العلوم الاجتماعية ذات الصلة، صعوبة في تحديد منشئها وزمن ظهورها على وجه التحديد، فمن العلماء من يرى أن الرأسمالية قد ترسخت أولاً في إيطاليا في العصور الوسطى، أو في هولندا في القرن السابع عشر، بدلاً من بريطانيا، ولكن إذا تم اعتبار الرأسمالية على أنها تعني كل من العمليات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تتجاوز الإنتاج والتجارة من أجل الربح، فإن بريطانيا في القرن الثامن عشر يمكن أن تمثل بداية الطريق لصناعة الرأسمالية على أرض الواقع (Douglas Fitzgerald Dowd, 2000). من ناحية أخرى هناك من يعزو ظهور النظرية الرأسمالية الحديثة تقليدياً إلى الطرح الذي قدمه عالم الاقتصاد السياسي الأسكتلندي آدم سميث في القرن الثامن عشر في منشوره "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، كما يمكن وضع أصول الرأسمالية كنظام اقتصادي انطلاقاً من القرن السادس عشر. ومن القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر أدى التصنيع في المؤسسات الضخمة في إنجلترا، مثل مؤسسات صناعة القماش، إلى ظهور نظام يُستثمر فيه رأس المال المتراكم لزيادة الإنتاجية، بعبارة أخرى الرأسمالية (Boettke, Heilbroner & Robert, 2019). ومع ذلك، لا يمكن القول إن شخصاً واحداً قد

اختراع الرأسمالية، فالوجود السابق للأنظمة الرأسمالية له أدلته منذ العصور القديمة. وهناك من الباحثين من جادل بأن تأثير الأفكار المحاسبية على التفكير الاقتصادي والاجتماعي، هي أحد الأسباب الرئيسية في اختراع مفهوم الرأسمالية (Chiapello, 2007). هذا وقد قدم العلماء العديد من المفاهيم للرأسمالية، وحتى وإن اتفقوا على تعريف الرأسمالية من خلال تراكم رأس المال، فقد اختلفوا في تأطير نموذجها وذلك بسبب وجهات نظرهم المختلفة اتجاه العلاقات الاجتماعية للرأسمالية التي اتخذت العديد من الأشكال المؤسسية، التي تظهر خصوصاً في الأنظمة المالية، علاقات الصناعة، كفاءات الابتكار، تنظيم العمل، دولة الرفاه، الابتكار والعلاقات بين الشركات (Jackson & Deeg, 2006). وعلى أساس ما سبق فقد ظهرت عديد النماذج للنظم الرأسمالية ضمن الرأسمالية ذاتها، فقد حدد الباحث (Crouch, 2006) بناءً على كتابات باحثين سابقين بالخصوص (Peter Hall and David Soskice, Albert)، نموذجين أساسيين هما: أولاً، اقتصاد السوق الليبرالي يرمز له بـ (LME) أي (liberal market economy)، والمحدد بالسياسات النيو ليبرالية، والابتكار الراديكالي، قطاعات جديدة في الاقتصاد، وهو يظهر عموماً في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية (كأستراليا، كندا، أيرلندا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة)، وفي المقام الأول الولايات المتحدة الأمريكية)، ثم نجد نموذج النوع الثاني والذي يدعى اقتصاد السوق المنسق (CME) أي (coordinated market economy)، والذي شاركت في تشكيل معالم السياسات الاقتصادية فيه بشكل مباشر المؤسسات الاهلية والسياسية، يتواجد هذا النموذج في الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية وبالخصوص في ألمانيا، وهو يرتبط بالديموقراطية الاجتماعية والابتكار المتواصل. ويقر الكاتب بوجود مجموعة ثالثة ممثلة أساساً في نموذج الدولة الفرنسية، حيث القيادة بالدولة (state-led)، وحسب الناقد (GROSSMAN, 2022) فإن هذا النموذج الأخير يتوافق مع رؤية الكاتبة (Schmidt, 2002) في التقسيم الثلاثي، ووجود نوع ثالث يدعى النموذج المسير بالدولة (state-led) والذي تطور ليصبح نموذج الرأسمالية المعزز بالدولة (state-enhanced capitalism). وترى الكاتبة بأن هذه المسارات الثلاثة لنماذج الرأسمالية ستظل متباينة، وذلك بسبب المسار المستقل للاتجاه السياسي والاقتصادي للمؤسسات في كل واحد منهم، وأيضاً بسبب التأطير الثقافي والتاريخي لمقاربة التغيير في كل دولة. وقد يكون من المفيد تقديم تعريفاً للرأسمالية، وتبيان أهم الأساسات التي تقوم عليها، وفي هذا الصدد يقدم لنا خبيراً صندوق النقد الدولي (Jahan & Mahmud, 2015) عبر مقال لهم منشور في مجلة التمويل والتنمية لسنة 2017، تعريفاً ومجموعة أسس للرأسمالية نقدمهم فيما يلي:

1. تعريف الرأسمالية: هي نظام اقتصادي تمتلك فيه الجهات الفاعلة الخاصة الملكية وتتحكم فيها وفقاً لمصالحها، ويحدد العرض والطلب الأسعار بحرية في الأسواق بطريقة يمكن أن تخدم المصالح الفضلى للمجتمع. السمة الأساسية للرأسمالية هي الدافع لتحقيق الربح (Jahan & Mahmud, 2017, p2). الأصول في النظام الرأسمالي على سبيل المثال لا الحصر - كالمصانع والمناجم والسكك الحديدية - تكون في العادة مملوكة ومراقبة من طرف القطاع الخاص، العمالة يتم شراؤها مقابل أجور نقدية يتم دفعها على فترات زمنية خلال السنة المالية، أما الأرباح والعوائد الناتجة عن رأس المال فتتراكم لدى المالكين في القطاع الخاص، وتلعب الأسعار دوراً مهماً في توزيع رأس المال والعمالة بين المتعاملين المتنافسين في السوق، أي مبدأ العرض والطلب الذي يحكم السوق، كما هو معروف في الفكر الاقتصادي.

2. أسس الرأسمالية: يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الركائز نقدمها فيما يلي:

الملكية الخاصة، التي تمكن السكان من امتلاك الأصول المادية مثل العقارات والمنازل والأصول غير الملموسة مثل الأسهم والسندات؛

المصلحة الذاتية، هي محرك تصرفات الناس والتي من خلالها يسعون وراء مصالحهم، دون اعتبار للضغوط الاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، فإن هؤلاء الأفراد غير المنسقين في نهاية المطاف يفيدون المجتمع كما لو كانوا، على حد تعبير سميث 1776 ثروة الأمم، قد تم توجيههم باليد الخفية العليا؛

المنافسة، فمن خلال حرية المؤسسات والشركات في الولوج للأسواق والانسحاب منها، تنمو الرفاهية الاجتماعية، وتحصل التنمية الاقتصادية في المجتمع؛

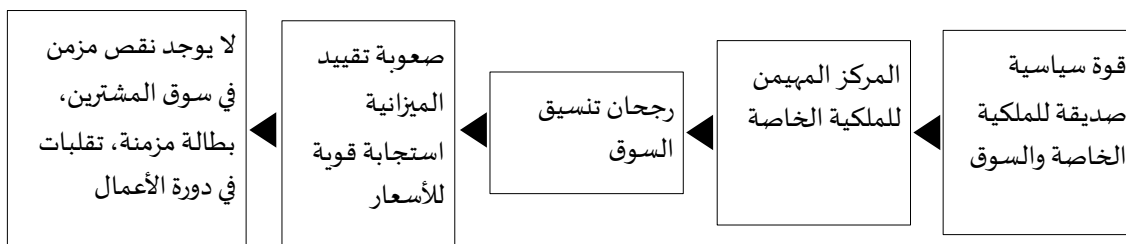
آلية السوق التي تحدد الأسعار بطريقة لا مركزية من خلال التبادلات التي تقع بين المستهلكين والعارضين، وفي المقابل نجد أن الأسعار، هي من تخصص الموارد، التي تجعل الجميع يسعى بطبيعة الحال إلى الحصول على أعلى عائد من خلالها، ليس فقط عبر السلع والخدمات ولكن حتى عن طريق الأجور أيضاً؛

حرية الاختيار فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج والاستثمار - للعملاء الحق في الانتقاء بين مختلف المنتجات حتى وصولهم للسلعة أو الخدمة التي تلي رضاهم، كما يمكن لرجال المال والأعمال السعي وراء المشاريع التي يرون أنها تدر عليهم أكبر الأرباح والعوائد، من جهة أخرى يمكن للموظفين والعمال ترك وظائفهم الحالية لأجل التحول لمناصب تعود عليهم بأجور أعلى؛

دور الحكومة يكون في الغالب محدود وهو بالأساس يركز على حماية حقوق المواطنين والمحافظة على بيئة منظمة تجعل الأسواق تعمل بسلاسة وتقدم أحسن أداء لكل من الدولة والشعب.

إن المدى الذي تعمل به هذه الركائز مجتمعة هو الذي يميز بين مختلف أشكال الرأسمالية التي شرحناها سالفاً في الأسواق الحرة، والتي يطلق عليها أيضاً اقتصادات عدم التدخل، هي تلكم الأسواق التي تعمل بالقليل من التنظيم أو بدونه تماماً. أما الاقتصادات المختلطة، والتي يطلق عليها مزيج الأسواق والحكومة، تلعب الأسواق فيها دوراً مهماً، ولكن يتم تنظيمها إلى حد كبير من قبل الحكومات، والغاية من ذلك هو تصحيح إخفاقات السوق التي من المحتمل أن تنشأ، من مثل التلوث والازدحام المروري؛ تعزيز الرفاه الاجتماعي؛ أو لأسباب أخرى مثل الدفاع والسلامة العامة. وفي هذا العصر يجمع العلماء في العلوم الاجتماعية أن الاقتصادات الرأسمالية المختلطة هي النوع السائدة في أيامنا هذه. وإلى جانب ما قدمه هؤلاء، يأتي الباحث (Kornai, 2000, p29) ليرسم لنا نموذج بياني لعمل الرأسمالية يوضح فيه الخصائص الرئيسية لهذا النظام، نقدمه في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: نموذج الرأسمالية



Kornai, J. (2000). What the change of system from socialism to capitalism does and does not mean. Journal of Economic Perspectives, 14(1), p29.

إن أهم شيء يمكن ملاحظته من هذا النموذج هو مركزية الملكية، البطالة المزمنة والتقلبات في دورة الأعمال وهذا ما وقع بالفعل عبر التاريخ الاقتصادي، ففي حادثة الكساد العظيم الذي وقع في سنة 1929 أو ما يعرف بجمعة الثلاثاء الأسود، وهناك من يربطه بالخميس الأسود أين أدى الانخفاض المتواصل والسريع في قيم الأسهم في بورصة ولستريت بنيويورك إلى إحجام الأمريكيين على شراء البضائع المعمرة والغالية الثمن، ليؤدي ذلك بالعديد من الشركات والبنوك إلى الإفلاس، مما سبب أزمة بطالة كبيرة تنامت مع الزمن لتدق بداية لسنوات الفقر والجوع لدى الملايين، وسرعان من انتقلت العدوى لبقية البلدان المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، حيث عانت الشركات والمؤسسات في أوروبا من الإفلاس كما عانت الشعوب أيضا من الفقر والجوع (Rauchway, 2008)، لقد عانى الاقتصاد الرأسمالي من العديد من الأزمات وآخرها الأزمة المالية لسنة 2008 والتي عانى فيها فقراء أفريقيا الجوع، وارتفعت فيها أسعار المحروقات فعانت من جراء ذلك جميع الدول المستوردة، وما إن دخلت الخريف حتى جاء الانكماش الاقتصادي العالمي، حيث وصل بخبراء الاقتصاد أن توقعوا حدوث كساد عظيم كالذي حدث في الثلاثينات، لقد عانت ثروات كبيرة من انخفاضات حادة، وازدادت الأوضاع سوءا على كل من كان أصلا في وضعية هشة. إن هذه الأحداث وغيرها دفعت الباحثين بقوة نحو طرح التساؤل حول طبيعة الرأسمالية، وما إذا كان يجب إعادة النظر في هذا النموذج (Sen, 2009). من جهة أخرى ترى الباحثة (Chiapello, 2020) أن الرأسمالية غالبا ما يتم تحديثها من خلال الانتقادات التي يقدمها الحراك المجتمعي بمكوناته المختلفة المتمثلة في المنظمات غير الطامحة للربح، المؤسسات الأكاديمية وعلى رأسهم الباحثين في الاقتصاد، أيضا الممارسين في حقل الأعمال من ملاك الشركات والمستثمرين، بما في ذلك الموظفين السياسيين والإداريين، والنقابات المهنية، ومراكز الفكر، والمثقفين والمدارس، والمنظمات غير الحكومية، والاستشاريين، ومجموعات المديرين والمسيرين، في الواقع من الصعب فصل ماضي الرأسمالية عن الانتقادات التاريخية لها، فالحالين والمصلحين والذين يعتبرهم المجتمع مثالين، في الأغلب هم الذين يحملون شعلة التنوير الأولى للتغييرات الجزئية أو الجذرية في أي مشروع تحول اقتصادي، وبالطبع هذه الحلول النقدية ستري القبول من مديري الأعمال المستثمرين و من قبل السياسيين التقدميين، والحاجة إليها تشد وقت الأزمات لأنها البديل عن العلاجات المعتادة التي لم تعد تصلح لتشغيل النظام كما يجب، وترى الباحثة أيضا أن مظاهر العصر توحى بنضوج وقت استعادة أخرى للرأسمالية، وقد خلصت بها النتائج في بحثها هذا إلى وجود فرص لكل من المحافظين الذين يدافعون عن الرأسمالية القائمة على التضامن ذات الوجه الإنساني، فرصة مواتية للتغيير.

ومن هنا نطرح إشكاليتنا المتعلقة بطرح السؤال حول نوع التوجه الذي يجب أن تنساق إليه الرأسمالية الحديثة في المستقبل، ونرى بحق أن الفرصة مواتية بعد هذه التجربة الإنسانية العميقة في المجال الاقتصادي والمالي للتحول نحو اقتصاد عادل وملتزم بالأخلاق المستدامة، وسنحاول تقديم رؤانا بخصوص الحلول الممكنة في هذا الشأن انطلاقا من شرح بعض المفاهيم الجديدة وصولا إلى الحل المقترح لإشكاليتنا.

وبداية يعد مفهوم الاستدامة والمفاهيم الأخلاقية من بين العوامل المهمة في ثبات واستدامة بناء الثروة بين البشر وإنشاء الأثر الخیر المستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بما فيها الأرض والكائنات الحية الأخرى ذات العلاقة. فالأخلاق كما قال الفيلسوف والكاتب (Georg von Gizycki)، "لأن الخير والشعور بالواجب

غالبًا ما لا يكونان قويين بما يكفي للتغلب على دوافع حب الذات القوية؛ يجب علينا أن نطلب مساعدة حب الذات الأخلاقي من أجل ضمان انتصار القوى التي تصنع الخير وليكن هدفنا الرئيسي النهوض بالسعادة العالمية للبشرية"، وكما توصل إليه (James, 1896) فإنه لا يمكننا الوصول إلى أخلاق جديدة كلياً أكثر مما جاء في الفلسفة الأخلاقية التي تم إعدادها بشكل عقائدي مسبقاً.

فالأخلاق مثل الرياضيات موجودة بطبيعتها من القوة الخيرة التي خلقت الوجود، والتي بثتها فينا كفطرة تنمو وتتطور بها الحياة، وقد يلاحظ الواحد منا ذلك حتى في الحيوانات ذات الوعي المنخفض فمثلاً نجد أن القطعة سرعان ما تتخفى عندما تسرق الطعام، فهي تعلم بأن هذا السلوك غير طبيعي وغير مبرر. والأخلاق قديمة الوجود على الأرض وأولى التسجيلات كانت في بلاد ما بين النهرين، في الحضارة السومرية حوالي الألفية الرابعة قبل الميلاد، حيث سجلت الأرقام الطينية المحفوظة سجلات التجار والملوك التي بينت العديد من التصرفات الأخلاقية، وقد كان كل حاكم يعلن عن أن قوة إلهية هي التي عينته في ذلك المنصب، وعليه ربط توليه السلطة بتلكم الرغبات الإلهية، حيث كان يفتخر أولئك الملوك بالمبادئ الأخلاقية التي تبث العدل، السلام، الاستقرار، إجابة الشكاوي، رعاية الأسرة وكفل حقوق الميراث بين أفرادها وغيرها من الأفكار، في الواقع لم تكن حقوق الإنسان ذات احترام في ذلك الوقت فالبشر يباعون ويشتررون وينقلون مثل البضاعة (Larue, 1991)، كذلك نجد الشيء نفسه في الحضارة الفرعونية المصرية القديمة، حيث في قوانين ماعت (MAAT) أو ما يعرف بقوانين البراءة حوالي 1250 سنة قبل الميلاد، تم وضع 42 خطيئة يجب أن لا يرتكبها المقبل على الحياة بعد الموت، نذكر منها أن لا يسرق مع أو بلا عنف، لا يكذب، لا يخدع، لا يستخدم الكلمات، الأفعال والتصرفات الشريرة.. كلها أخلاق تدعوا للسمو بالنفس البشرية عن أذية الغير (Team, 2020)، ورغم الفارق الزمني الطويل بيننا وبين هذه الحضارات إلا أن التصرفات السلبية مثلاً في الحضارة السومرية لاتزال تعاني منها البشرية حتى يومنا هذا، ففي بعض الأماكن من العالم أين يخلوا للمستبدين الحنين للعودة بالناس إلى الخلف لايزال البشر يعانون من الإدلال وانتهاك حقوقهم القاعدية في الحياة، بالتأكيد تكافح العديد من الهيئات الدولية والعالمية من أجل إرساء السلام والعدل ونشر الحرية، والتقدم الإنساني ملحوظ في هذه الخمسين سنة الأخيرة إلا أننا لازلنا بحاجة إلى بدل المزيد من العمل والحزم لإخضاع الظالمين لسلطة القانون بعيداً عن جنسهم، عرقهم أو دينهم. وعليه فالبشرية كلها مدعوة للعودة لدراسة المبادئ الأخلاقية واستخراج الأسس التي ترسي العدالة والمساوات والحرية في جميع المجالات بما فيها الجانب الاقتصادي، والذي يعد مركز مصلحة لدى الأفراد، الجماعات والدول، حيث تتصارع المصالح الذاتية التي عبر عليها آدم سميث من قبل مع القواعد والواجبات الأخلاقية التي تشترطها القوانين والاعتقادات الدينية، حيث غالباً ما يفوز جشع الفرد والمجموعات حتى على أسس المبادئ والاعتقادات البشرية، ويظهر ذلك جلياً في كبرى السرقات التجارية التي تحدث عبر العالم، أين تضيع مليارات الدولارات من جيوب الفقراء لصالح فئة منتفعة قليلة، غلبة الكذب والخداع في تعاملاتها، على الشرائع المجتمعية والسموية، والأمثلة كثيرة نذكر منها شركات العملات الرقمية والمضاربة المالية في أسواق العملات وغيرها كثير، أين وصلت الخسائر إلى عشرات المليارات من الدولارات، فالفرد غير المكبوح ذاتياً بالأخلاق السامية سيصوغ لنفسه تحين الفرص للربح غير المشروع على حساب عرق وتعب الآخرين، غير متدمر من فعله خصوصاً إذا غابت المتابعات القانونية الصارمة، وبطبيعة الحال فالأمر نسبي ويختلف من مجتمع لآخر بحسب مستوى الوعي الذي يحياه كل مجتمع هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يوجد عامل الشر الذي يؤدي الآخرين، والشر معدي وذو قدرة كبيرة على الانتشار لأن مداخله دوماً هي سهولة الولوج للكسب السريع غير المشروع، ولا يمكن مواجهة هذه

الأخطار إلا بالتعليم والضبط القانوني، ووضع أجهزة التنقية الأخلاقية على كل مراتب المستويات والمسؤوليات لضمان عدم قدرة الشر للولوج بسهولة لمراكز السلطة والقرار التي تسمح له فيما بعد تقييد الفعل الأخلاقي السامي وعكس الفطرة البشرية بدفعها اتجاه الظلام بدلا من النور.

من ناحية أخرى يقدم كل من الكاتبين (Daniel Halliday and John Thrasher) في كتابهما مقدمة في أخلاقيات الرأسمالية (*The Ethics of Capitalism: An Introduction*)، نظرة حديثة للاقتصاد السياسي وهي نظرة جديرة بالاحترام، حيث قام الكاتبين بالفصل بين الرأسمالية وأسس إدارة الاقتصاد في النظام الرأسمالي، من خلال توضيح ذلك الفرق الموجود بين الظلم الاقتصادي والظلم الرأسمالي، وأن الكثير من الناس يقومون بالخلط بين المفهومين، وأن الناس تكره الرأسمالية بسبب الوضع الراهن، والذي لا يرى الكاتبان أنه نتاج الرأسمالية، حيث ركز الكاتبان جهدهما في محاولة لتوجيه القارئ نحو البحث ومعرفة أي الأنظمة الاقتصادية الأحسن في التخفيف من الفقر، كما لم يفت الكاتبان الإشارة إلى عدم وجود أسواق حرة بالمعنى الكامل للكلمة استشهادا بمقولة الخبير الاقتصادي ها جون تشانغ، "في الواقع لا يوجد شيء اسمه سوق حرة فحسب تشانغ الأسواق لا تعمل بدون عدد من القوانين والمعايير التي، بحكم تعريفها، تقيد حريات كل من الناشطين بداخلها سواء كانوا مؤسسات أو أفراد"، كما وضح الكاتبين أهمية الثقة كخلق وسط المجتمعات الرأسمالية وكيف يمكن له أن يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي والرفاه على حد سواء في المجتمعات المتقدمة، حيث تنشط حكومات حكيمة بعيدا عن الفساد، ويقول الكاتبين أنه علينا التفكير في "الرأسمالية باعتبارها نهجا معينا لتسخير الأسواق وتعزيزها، جزئيا بمساعدة الحكومة والمجتمع المدني، وليس احتراما للأسواق في حد ذاتها"، كما ينبه الكاتبين إلى أن الأسواق في السوق السياسية على العكس تماما من هذا الموضوع لابد أن تخضع لتشريعات صارمة وأن لا تعالج وفق مبادئ السوق، حيث ستكون أسواق غير عادلة ومعادية في نفس الوقت لاقتصاد السوق، هذا وقد وجهنا الكاتبان إلى اعتماد مؤشر الحرية الاقتصادية لمعرفة أي الدول أكثر تطبيقا للمبادئ الرأسمالية، وبطبيعة الحال سنجد معظم الدول المتربعة على هرم الترتيب هي الدول الأكثر تقدما في العالم، من قبيل الولايات المتحدة، أستراليا، سويسرا وهونكونج وبريطانيا...، للملاحظة تحتل الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 157 في سنة 2021، وهو تصنيف ضعيف جدا، يدق ناقوس الخطر في فهمنا للحياة الاقتصادية في هذا العصر ("Economic Freedom of the World", 2016)، كما يرى الباحثان أن درجة الحرية على ارتباط طردي مع مستوى دخل الفرد، فكلما كانت الدولة في أوائل درجات التصنيف كلما نعم مواطنوها بمستوى دخل عال والعكس صحيح، هذا وقد دافعا على مفهوم مثلث الاقتصاد السياسي في فهم الفروق بين الرأسمالية، الاقطاع والاشتراكية، حيث قاما بتحديد أوجه التشابه، الاشتراك والاختلاف بين الأنظمة الثلاثة، فالرأسمالية حسنها تعتمد بشكل أساسي على المبادئ الخمسة التالية: 1. أن يحمي التشريع والقانون الملكية الخاصة، 2. أن تكون عملية التملك مسموحة وواسعة الانتشار بين الناس 3. المستهلك هو الملك أي وجود منافسة بين المتعاملين عند انتاجهم وبيعهم للسلع والخدمات، 4. توفر عدد متنوع من عقود العمل 5. والتجارة الدولية الواسعة، والباحثان لا ينظران إلى إمكانية وجود رأسمالية دون الشرطين الأولين المتمثلين في استطاعت الواحد أن يمتلك وأن تحمي ممتلكاته في نفس الوقت، من جهتهما قدم الكاتبان تعريفا للرأسمالية النقية، حيث يرى الباحثان أنها عبارة عن "الترتيب الاقتصادي الذي تكون فيه السلطة لامركزية، والملكية منتشرة على نطاق واسع، وخيارات التوظيف متنوعة"، بينما لا يرى الكاتبان في الاشتراكية سوى مجموعة أفكار طوباوية غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع بسبب الأنانية المتأصلة في نفوس البشر، أما الاقطاع فهو نظام قائم على الاستغلال البشع حتى

حدود الاستعباد وأفكاره غير مقبولة في هذا العصر الحديث، لقد خلص الباحثان إلى أن هناك من يرى بأن الرأسمالية لا تسعى إلى بث الأخلاق ولا هي في حد ذاتها متخلقة، بل هي مجرد تنظيم ييسر للأفراد والجماعات والدول تبادل ما يمكن تبادله في السوق، فحسبهم الرأسمالية ما هي إلا "نوع من الطريقة العلاجية لتنظيم الاقتصاد"، طريقة تحاول إنقاذنا من أنفسنا ومن بعضنا البعض، دون التطلع إلى أي هدف أو مبرر أخلاقي أعلى"، لكن نتاج عملهما في الأخير أوصلهما إلى أن أسس النظام الرأسمالي هي أسس أخلاقية (Halliday & Thrasher, 2020). وعليه فالوعي بأهمية الأخلاق في حياتنا كالوعي بأهمية الهواء لبقائنا، فلا يمكن تصور حياة هنيئة أو تبادلات اقتصادية عادلة بدون تحديد الأسس الأخلاقية التي يبنينا بها التنظيم المجتمعي، إن القواعد الأساس التي تحدد ما هو أخلاقي وغير أخلاقي موضوع مهم ومعقد وفيه الكثير من الجدالات الفلسفية، فقد بحث العديد من العلماء في المفاهيم الأخلاقية حتى درسوا موضوع ما وراء الأخلاق، بعبارة أخرى المصدر الذي أتت منه هذه الأخلاق، وقد انقسم هؤلاء بين مؤيد يرى أن الأخلاق أزلية المصدر تثبت بذاتها، ومعارض للأخلاق لا يرى فيها سوى مجرد أسطورة صنعها البشر، فقد دافع (Thrasymachus) عن مفهوم العدالة التي يرى أنها تسخير لكل ما يكون في صف ومصصلحة المسيطر، وقد تحجج بأن الأخلاق عبارة عن تصميم بشري وضعه النافذين وأصحاب الجاه والقوة لإدارة غيرهم والتحكم فيهم واستغلالهم، ويمضي (Glaucon) في نفس الاتجاه حيث يعتبر الأخلاق انتاج بشري ويرى أن الناس قد أدخلوا مبادئ العدالة وطبقوها بطريقة مقبولة كوسيلة لضمان الأمن والسلام في المجتمع، من ناحية أخرى يرفض سقراط (Socrate) فكرة أن العدالة اختراع بشري ويجادل عنها، حيث يقول بأن العدالة توفر معايير مستقلة وأبدية حيث يمكن الحكم على الممارسات والاتفاقيات والمؤسسات البشرية على أساسها، ويوافق الكثير على فكرة سقراط هذه، حيث يرجعون الأخلاق إلى نداء السماء، فمن وجهة النظر هذه، فإن المبادئ الأخلاقية هي تعبير عن إرادة الله عز وجل ووصاياه، والميتا أخلاق ما هي إلا محاولات من الفلاسفة والعلماء في هذا الاختصاص لفهم الفكر الأخلاقي تعبيرا وتطبيقا من خلال فهم افتراضاته والتزاماته المعرفية والدلالية والنفسية والميتافيزيقية (Sayre-McCord, 2007). وداخل المفاهيم والتصورات الأخلاقية يوجد اتجاهان متميزان لوجهة نظر الباحثين في مجال الأخلاق، فالبعض ينظر إليها من ناحية الانضباط الذي يتعامل مع القيم، وفي هذه الحالة تقوم الأخلاق بمحاولة وصف ما تقوم به القيم في الحياة العادية للبشر، وتدعى بالأخلاق الوصفية. أما إذا حاولت الأخلاق أن تبين لنا ما الصواب والخطأ في تصرفاتنا، أي القيم التي نحملها ونتفاعل بها، هنا يطلق على هذا النوع من الأخلاق بالأخلاق المعيارية. وتطرح الأخلاق الوصفية بعض الأسئلة من قبيل ما الدور الذي تؤديه القيم عمليا في حياتنا أثناء العمل، وقد يجيب أحدهم أنه لا يوجد أي دور للقيم يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية، إلا أن الموضوع على العكس من ذلك تماما، فالقيم لها أثر مباشر وكبير على فعالية وكفاءة أي نظام اقتصادي نشط (Basu & Miroshnik, 2021). وقد قمنا بتوضيح ذلك من خلال تبيان أهمية الثقة في تطور الاقتصاد ورفاه المجتمع عند حديثنا عن مؤشر الحريات الاقتصادية في العالم. فالثقة عامل مهم في نمو الأعمال (Kalogiannidis, 2021). ومن هنا وجب التنويه ببعض القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض المعايير الأخلاقية، فالمحسوبية تنشئ التمييز بين المتعاملين، وتمنح الأفضلية لمحيط القرب على حساب معايير الكفاءة الاقتصادية، كذلك الرشوة والفساد الذي يمكن أن يكسر قوانين اللعبة الاقتصادية لصالح فئة على أخرى لتصبح العملية كلها عبارة عن احتيال، كما يمكن أن تتدخل القلة الاحتكارية في الأسعار وتؤثر على التوازنات السوقية لتجني الأرباح على حساب الغير سواء أكان مستهلك أو دولة، وبدون الوازع والسلوك الأخلاقي، ستجد المؤسسات الملتزمة والناشطة بطرق قانونية

صعوبة كبيرة في الاستمرار والبقاء. والاقتصاد المبني على قواعد أخلاقية سيكون أكثر ثبات وموثوقية، كما تسهل فيه عملية التنبؤ، وضمان المخرجات والمعاملات التجارية والاقتصادية.

حيث سيكون "الرأس مال الاجتماعي" منتجا لتلك المعايير الأخلاقية، والذي يشير إلى الموارد غير الملموسة التي يمكن استدامتها من خلال العلاقات الاجتماعية. وتعد الحرية والمساواة والسلام في العالم قيم اجتماعية، بينما يعتبر الأدب والمساعدة والمودة والتسامح من ضمن القيمة المبنية على القيم الأخلاقية، أما القيمة المبنية على الشخصية فيمكن أن تشتمل على عوامل من قبيل احترام الذات وسعة الأفق والشجاعة، بينما نجد المنطق والكفاءة أسس ضمن قيم الكفاءة. إن مناخ وثقافة المؤسسة هو مرآة للقيم التي تحملها، فالنظام والنجاح والتأزر قيم ترتبط بشكل مباشر بثقافة المنظمة، وهذه القيم لابد أن تعكس بحق المحتوى الأخلاقي للمؤسسة، وسلوك المنظمة يعتمد على مدى تبنيها وتنفيذها بشكل رسمي لبرامجها الأخلاقية، فالمؤسسات التي تحمل قيم أخلاقية مؤسسية، ستسمح بالتأكيد لموظفيها من التطوير الشامل لنفسياتهم، جسدهم وعقولهم، مما يسمح بظهور ثقافة تدعم العامل، وتساهم في نمو كفاءاته ونجاحه، حيث يعطي طاقاته لصالح خلق ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة وبشكل جد فعال. فالأخلاق عبارة عن دراسة للقيم، ويمكننا القول بأن الأخلاق نسبية، وما يعتبر مقبول في ثقافة مجتمعية ما قد لا يكون كذلك في نطاق إثني وجغرافي آخر، ويمكن أن يرجع هذا الأمر لعدة عوامل نذكر منها، وجهات النظر العالمية، والقيم الوصفية، والقيم الأخلاقية. فما يعتبر إشهارا عاديا لدى مسوق ما، قد يعتبره مسوقا آخر مادة إعلامية غير مقبولة تماما، حيث يراها تعديا على الأخلاق والسلوك العام في المجتمع. فعلى المؤسسات أن تغير نظرتها للموضوع الأخلاقي، بحيث تصوبه ليكون استراتيجية مؤسسية، لا تنتظر فيه التفاعل مع القضايا الأخلاقية الطارئة، بل لابد أن تكون سباقا أخلاقيا من خلال تبنيها للقيم الأخلاقية والعمل بها على طول وعرض أبعاد تنظيمها المؤسسي، أي أن تكون واحدة من المنظمات المتفاعلة أخلاقيا (Basu & Miroshnik, 2021).

وعلى ضوء ذلك فأى الطرق الآمنة التي على البشرية أن تختارها لأجل ضمان الحد المعقول والمقبول على المستوى العالمي لإيجاد مجتمع يحيا من خير هذه الأرض ويحافظ عليها لأجل الأجيال اللاحقة، وأنا شخصيا أرى أن الأخلاق ذات التوجه المستدام هي وحدها الكفيلة بتحقيق هذه الغايات النبيلة، حيث يسهل قبولها على المستوى العالمي لأنها تتناغم مع سيرورة الخلق في الطبيعة والكون، وعلى إثر ذلك وجب علينا كنخب ناشطة في المجال الاقتصادي أن ندفع نحو المزيد من توطيد للفكر الرأسمالي المبني على الأخلاق المستدامة.

إن الاستدامة مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد، وهو يعالج مكونات عديدة منها البيئة، العدالة والرفاه في المجتمع، في الجوهر تعد الاستدامة التزاما أخلاقيا عميقا، فهو مفهوم يتعدى مصالح المجتمع الحالية إلى مصالح الأجيال اللاحقة، إن المصير الجماعي وجب إدراكه من طرف كل الساكنة على هذا الكوكب، وفي هذا السياق، يتطلب تطبيق مفهوم الاستدامة فهماً عميقاً للأبعاد الأخلاقية التي يقوم عليها، إن ضمان السعي في تحقيق الاستدامة لا يمكن أن يكون مجرد طموح جماعي، بل لابد أن يكون التزاما يركز على المبادئ الأخلاقية (Niranjan et al, 2017). إن محاولتنا للاستعانة بالإطار النظري للاستدامة يحتم علينا وجوبا فهما عميقا للمفاهيم الأخلاقية، والهدف الذي تسعى خلفه أخلاقيات الاستدامة هو توجيه الناس نحو المشاكل الحقيقية الموجودة على أرض الواقع، بحيث يتم دفعهم نحو مزيد من بناء للمجتمعات، البيئة والاقتصاديات المرتكزة على المؤسسات، المجتمعات والتطبيقات المستدامة، وروح الجماعة هي وحدها من تسمح ببناء مستدام، وإلى حين الوصول إلى الروح العالمية للجماعة، سيبقى المسار هو بناء عالم يسع الجميع كأفراد متحدين (Amantova-Salmane, 2015). إن الظروف التي يمكن أن تتطور وتزدهر بها حياة

الناس على هذا الكوكب، لابد من أن تجعل مفهوم الاستدامة في هذا العصر محطة الحوار الرئيسية التي يجب أن لا تضيع، لأجل ضمان الوصول الآمن للمستقبل المزدهر المنشود لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية (Glasser, 2016). هذا وقد توصل الباحث (Bertella, 2019) إلى أن الاستدامة مفهوم متعدد الأبعاد ويشتمل في أساسه على البعد الروحي والأخلاقي، كما طور نموذج للأعمال المستدامة (SBMs)، يشتمل على عشرة فروع لأربع أبعاد أساسية للنموذج، نقدمه في ما يلي:

الشكل رقم 2: النماذج العشرة لـ (SBMs) المقترحة، مجمعة في فئات تتعلق بالجوانب التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية والبيئية للأعمال.

التكنولوجية			التنظيمية			الاجتماعية		البيئية	
الأعلى. كفاءة المواد والطاقة	خلق القيمة من النفايات	استبدالها بمصادر الطاقة المتجددة والعمليات الطبيعية	إعادة توظيف للمجتمع	تطوير حلول واسعة النطاق	الرفاهية	تقديم الوظائف بدلاً من الملكية	تشجيع الاكتفاء	اعتماد دور الإشراف	التعاطف المتشاك
زيادة الوظائف	مبادئ الاقتصاد الدائري	مصادر الطاقة المتجددة	الأعمال الهجينة، المشاريع الاجتماعية، التعاونيات	التعاون، الحاضنات	الرضا الوظيفي بتحقيق الذات، التجارة العادلة	التأجير ومشاركة الحلول	تعليم المستهلكين، الأعمال المقتصة	حماية التنوع البيولوجي	عمليات إنتاج خالية من القسوة، لا استغلال للحيوانات

م إ م أ

273

المصدر:

Bertella, G. (2019, p12). Adding an ethical and spiritual dimension to sustainable business models.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النشاط في عالم الأعمال لابد وأن يرتبط بحياتنا من ناحية القيم والأخلاق وألا يتفرق عنها أبداً. من ناحية أخرى قدمت (Backer, 2011) في كتابها الموسوم تحت عنوان (Sustainability Ethics and Sustainability Research) تفسيراً موضوعياً لمفهوم الاستدامة، حيث أوضحت أنه مفهوم متعدد الأبعاد، حيث قدمت نمودجا للاستدامة يشتمل على ثلاث أبعاد رئيسية هي معاني الاستمرارية، التوجيه والعلاقات الأساسية، ففما تفسر الاستمرارية بالثبات والدوام على حالة معينة أو وضعية معينة، والاستدامة أصلاً تعنى بثبات وجود شيء ما عبر الزمن، أما بعد التوجيه فتفسره الباحثة على أنه ذلك المبتغى الذي يسعى إليه كل من السياسيين والقادة والدول، وهو يحمل دوماً تلكم القيمة الإيجابية التي يسعى الجميع لتحقيقها، أما بعد العلاقات الأساسية فيتعلق بعلاقة الانسان بمحيطه من البشر الذين يحيا معهم في هذا العصر بما في ذلك الأجيال اللاحقة في المستقبل بالإضافة للطبيعة. فربط مفهوم الاستدامة بالأخلاق بالرأسمالية سوف يكون ذلك المزيج الذي يمكنه أن يعالج العديد من الاشكاليات التي يعيشها عالمنا، حيث يسمح بالفصل في بعض المواضيع الأخلاقية الشائكة، فالأفعال والأفكار التي لا يمكنها ان تحتل المبادئ الأخلاقية المؤسسة على فكر الاستدامة لا يمكنها البقاء أو النجاح في عالم المستقبل، حيث سنظهر في صراع مع مفاهيم الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

وعليه سيصبح لزاماً ربط النظام الرأسمالي بالمبادئ الروحية والأخلاقية لأجل تحقيق أخلاقيات الاستدامة

المنوطة بتحقيق الخير لكل من الاجيال الحالية والمستقبلية، وفي هذا المضممار ظهرت على الساحة الفكرية أفكار مستحدثة تسعى لثورة في نظرتنا للنماذج الكلاسيكية في إدارة الحياة والاقتصاد، ونذكر هنا على الخصوص الرأسمالية الواعية (Conscious Capitalism)، التي قدمها كل من الكاتبين (John Mackey and Raj Sisodia)، في كتابهما الموسوم تحت عنوان (Conscious Capitalism Liberating the Heroic Spirit of Business)، حيث بين كل من (Mackey) والذي يمثل مدير لشركة أغذية (Whole Foods)، و(Sisodia) الباحث الأكاديمي، أن الرأسمالية عليها أن تسعى إلى تطبيق مبادئ أعلى من الرغبة في المزيد من الربح فقط، أي أن تعمل لصالح كل من الشركة والمجتمع (Mackey & Sisodia, 2014).

من هنا يظهر جليا أن التوجه المستقبلي للرأسمالية يجب أن يكون توجه نحو الرفع من الوعي البشري، بمحيطه الداخلي والخارجي، أي الرفع في وعيه الفكري اتجاه مفاهيم المصلحة الفردية والربح العادل المعقول ورفاه الجماعة والحفاظ على المصادر الطبيعية بالتعايش معها دون تجفيفها، وهذا المسعى لن يلقى النجاح إلا بالتغيير الفكري لدى رجال الفكر بالجامعات ورجال السياسة بالدول والمقاولين بالشركات، حيث يجب على الدول كأفراد ومجموعات تبني خطوات جريئة نحو جعل هذه المبادئ أسس للبناء الفكري لأجيال المستقبل، وسيكون التعاون الدولي والعالمي مفتاح غاية في الأهمية في انجاح هذا المسعى خصوصا إذا تجاوبت معه شركات التكنولوجيا العملاقة حيث تمكن من خلال قدراتها الفنية والتقنية العالية من تسريع وتعميم التعليم والتطبيق على حد السواء في كل من العالم المتقدم والعالم الثالث، إن تجاوب الجميع لمثل هذه الأفكار سيسرع بالتأكيد النهضة ليس على مستوى كل دولة على حدة بل على مستوى العالم بأسره، مما يمهد لوحدة العالم وتقاسم الخير والرفاه في بيئة آمنة.

م.إ.م.أ

274

الخاتمة:

في هذه الورقة البحثية حاولنا في البداية التمهيد لموضوع الرأسمالية من خلال حديثنا عن الندرة وأثرها على الحياة البشرية، كما قمنا بتقديم بعض التعاريف لمفهوم الاقتصاد، كما بينا المفاتيح الأساسية التي أوجدت اقتصاد السوق بالمعاني التي نعرفها اليوم، والتي كانت اللبنة الأولى في ظهور العديد من المذاهب الاقتصادية القديمة والحديثة، كالإقطاع، الاشتراكية والرأسمالية، بعدها قمنا بتحليل بسيط بينا فيه بعض أسباب فشل بعض الأنظمة وبقاء غيرها، ثم قدمنا شرحا للرأسمالية وبعض التعاريف لها، كما وضحنا أن الرأسمالية مثلها مثل غيرها من المفاهيم لها القابلية للتطور وحمل أفكار جديدة تتجاوب مع عصرها، وفي هذه المرحلة بينا أهمية المبادئ الأخلاقية في الحياة عموما وفي الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص، حيث غصنا بعض الشيء في الفلسفة الأخلاقية والتي تعد عالم لا يعلم حدوده بشكل واضح إلى حد اليوم، لقد دفعتنا المبادئ الرأسمالية والأخلاقية إلى التفكير في وجوب التزاوج بين المفهومين، وفي الحقيقة لا يمكن لعقل أن يفصل الفعل الاقتصادي عن الروح الأخلاقية للحياة، هذه النقطة بالذات هي التي خلقت اشكالية الدراسة، وهي الأساس السؤال عن أي الأخلاق التي يجب علينا تبنيها لإنجاح المذهب الرأسمالي المهيمن في عالمنا الحاضر، وهنا تأتي الاستدامة كمفهوم حديث يمكن أن يغطي هذه الفجوة، حيث توصلنا إلى أن الاستدامة بحد ذاتها تحمل مفاهيم أخلاقية، حيث يرى الكاتب أن الأخلاق التي تحمل صفات الاستدامة وحدها كفيلة بإنجاح النقلة الفكرية في المبادئ الرأسمالية، في الأخير قدمت الدراسة بعض الأفكار الحديثة كالرأسمالية الواعية والتي تعد مرحلة جديدة وجب الولوج إليها بشكل مخطط وجماعي كي تحدث طفرت الرفاه التي يحلم بها الكثير من الأكاديميين عبر مختلف بقاع العالم، إن هذه الغاية ليست مطلب لدى الطبقة

الأكاديمية فقط بل هي أفكار تبناها العديد من المفكرين عبر التاريخ أين يحلم الناس بالحياة وسط مجتمع فاضل وأخلاقي يسوده الحب والعدالة.

المراجع

- Amantova-Salmane, L. (2015). Ethical aspects of sustainability. *Latgale National Economy Research*, 1(7), 5. <https://doi.org/10.17770/lner2015vol1.7.1176>
- Backhouse, R. E., & Medema, S. G. (2009). Defining economics: The long road to acceptance of the Robbins definition. *Economica*, 76, 805-820.
- Basu, D., & Miroshnik, V. (2021). Ethics of Capitalism? In D. Basu & V. Miroshnik, *Ethics, Morality and Business: The Development of Modern Economic Systems, Volume II* (pp. 29–56). Cham: Springer International Publishing.
- Becker, C. (2011). *Sustainability ethics and sustainability research*. Springer Science & Business Media.
- Bertella, G. (2019). Adding an ethical and spiritual dimension to sustainable business models.
- Boettke, P. J. and Heilbroner, . Robert L. (2019). capitalism. *Encyclopedia Britannica*. <https://www.britannica.com/topic/capitalism> Accessed 17 December 2022.
- Case, K. E., Fair, R. C., & Oster, S. M. (2012). *Principles of economics*. Boston: Prentice Hall.
- Chiapello, E. (2007). Accounting and the birth of the notion of capitalism. *Critical Perspectives on Accounting*, 18(3), 263-296.
- Crouch, C. (2006). Models of capitalism. In *Key debates in new political economy* (pp. 19-39). Routledge.
- Douglas Fitzgerald Dowd. (2000). *Capitalism and Its Economics*. Pluto Press (UK).
- Economic Freedom of the World. (2016, December 22). Retrieved January 22, 2024, from Fraser Institute website: <https://bit.ly/3ZvvfX7>
- Glasser, H. (2016). Visions of Sustainability. *Sustainability: The Journal of Record*, 9(2), 56–64. <https://doi.org/10.1089/sus.2016.29044>
- Greenlaw, S. A., Shapiro, D., & Taylor, T. (2018). *Principles of economics 2e*. Houston, Texas: Openstax College, Rice University.
- GROSSMAN, E. (2022). Vivien A. Schmidt, *The Futures of European Capitalism*, Oxford: Oxford University Press, 2002, 357p.
- Halliday, D., & Thrasher, J. (2020). *The Ethics of Capitalism: An Introduction*. Oxford University Press, USA. Retrieved from <https://books.google.com/books?hl=fr&lr=&id=8srhDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PP1&dq=ethics+capitalism&ots=WnFtCXzwwz&sig=uNy24ZItJaR8o-PIdZG-LvMcD4s>
- Jackson, G., & Deeg, R. (2006). How many varieties of capitalism? Comparing the comparative institutional analyses of capitalist diversity.
- Jahan, S., & Mahmud, A. S. (2015). Back to Basics: What Is Capitalism? - Free markets may not be perfect but they are probably the best way to organize an economy, *Finance & Development*, 0052(002), A015. Retrieved Dec 27, 2022, from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/022/0052/002/article-A015-en.xml>
- James, W. (1896). *The moral philosopher and the moral life*.
- Kalogiannidis, S. (2021). Business trust and communication as predictors of business growth. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, 18, 1512–1522.

- Kornai, J. (2000). What the change of system from socialism to capitalism does and does not mean. *Journal of Economic Perspectives*, 14(1), 27-42.
- Larue, G. A. (1991). Ancient ethics. *A Companion to Ethics*, 29–40.
- Lipsey, R. G., & Chrystal, K. A. (2007). *Economics*. Oxford: Oxford University Press.
- Mackey, J., & Sisodia, R. (2014, January 7). *Conscious Capitalism*, With a New Preface by the Authors. Harvard Business Review Press.
- Mankiw, N. Gregory. 2001. *Principles of Economics*. 2 nd ed. Forth Worth: Harcourt Publishers.
- Niranjan Dev Bharadwaj, Rajesh Jain, Dinesh Uchchariya, Arvind Kumar Sharma, " Sustainability and Ethics : A Review", *International Journal of Scientific Research in Science and Technology(IJSRST)*, Print ISSN : 2395-6011, Online ISSN : 2395-602X, Volume 3, Issue 7, pp.614-617, September-October-2017.
- Rauchway, E. (2008). *The Great Depression and the New Deal: A very short introduction*. Oxford University Press. Retrieved from: <https://books.google.com/books?hl=fr&lr=&id=JvKKjKL3nQcC&oi=fnd&pg=PP9&ots=101lJmHzRo&sig=joTr6-WINGXBRfSnA3QXvdzZ9Sw>
- ROBBINS, L. C. (1932). *An Essay on the Nature and Significance of Economic Science*. London: Macmillan.
- Rowe, J. L. (2017). *Back to Basics: Economic Concepts Explained*. Finance & Development, IMF.
- Sayre-McCord, G. (2007). *Metaethics*. Retrieved from: <https://plato.stanford.edu/ENTRIES/metaethics/>
- Schmidt, V. A. (2002). *The futures of European capitalism*. OUP Oxford.
- Sen, Amartya. 2009. *Capitalism Beyond the Crisis*. *New York Review of Books* 56(5).
- Team, E. (2020, January 11). *The 42 Laws Of Maat List—The 42 Ideals Of Ma’at*. Retrieved January 12, 2024, from Egypt Connection website: <https://www.egyptconnection.com/42-laws-of-maat/>
- Yanis Varoufakis, & Moe, J. (2017). *Talking to my daughter : a brief history of capitalism*. London, Uk: The Bodley Head.